

أثر الالتزام بتطبيق معيار المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (1) (العرض والإفصاح) علي أداء المصارف السودانية بالتطبيق على بنك فيصل الإسلامي السوداني (2016-2022م)

أستاذ مساعد – كلية الإقتصاد
جامعة وادي النيل

د. محمود محمد أحمد حسن

مستخلص :

تناولت الدراسة قياس وتحديد مدي التزام المصارف السودانية بتطبيق معيار المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (1)، الصادر من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ودراسة أثر ذلك علي تقييم الوضع الحقيقي للمصرف لكافة المتعاملين. وتنبع أهمية الدراسة نسبة لعدم المعرفة التامة بمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ولأن الدول بدأت تتجه نحو اعتماد وتطبيق تلك المعايير وإنعكاس ذلك علي تقييم أداء المصرف بما يجعل الفرد المسلم مطمئن لشرعية معاملاته وتحقيق أهدافه. ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتصميم قائمة تحتوي علي أهم المتطلبات الواجب علي المصرف الإلتزام بها وقد تم تطبيق تلك القائمة علي التقارير والقوائم المالية للمصارف المنشورة عن السنوات من 2016م إلي 2022م. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لأنه يتناسب مع اغراض الدراسة، وتوصلت الدراسة إلي عدة نتائج أهمها أن المصارف السودانية تلتزم بمتطلبات معيار المحاسبة المالية الإسلامية بنسبة عالية جداً ولكنها لم تلتزم ببعض البنود من تلك المتطلبات وأن تطبيق لمعيار يزيد من القدرة علي تقييم الوضع الحقيقي للمصرف، وأوصت الدراسة بضرورة أن تلتزم المصارف السودانية بجميع متطلبات معيار المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (1) (للعرض والإفصاح).

الكلمات المفتاحية : معيار ، المؤسسات المالية الإسلامية ، القوائم المالية ، العرض ، الإفصاح .

The effect of applying the accounting standard for Islamic financial Institutions

NO. 1 on the application of faisal Islamic bank (2016- 2022 AD)

Dr. Mahmoud Mohammed Ahmed Hassan

Abstract

The study dealt with measuring the extent of Sudanese banks commitment to applying Islamic Accounting standard No.1, and studying the impact of this on assessing the real situation of the bank. The importance of the research stems from the lack of complete knowledge of accounting standards for Islamic financial in s and because countries are beginning to more to wards the adoption and application of these

standards and the impact of this on evaluating the performance of the bank in a way that makes the Muslim individual reassured of the legitimacy of this transactions and the achievement of his objectives. To achieve the objectives of the study a check list of standards was designed to ratify the application of these standard, the existing ones have been applied to reports for the years from 2016 to 2020. The researcher used the descriptive analytical approach because it is suitable for the purposes of the study. The most important results are finest Sudanese banks apply Islamic standard only with migrate, but still some particulars were not applied, and research recommended the need for banks to adhere to all their quintets of Islamic Accounting standard No.1.

Key words : Standard - Islamic financial in situation – Financial statement – Presentation – Disclosure .

الإطار العام للبحث:

مقدمة :

يعتبر السودان من الدول الرائدة في مجال تحقيق الصيرفة الإسلامية باعتباره من الدول القليلة التي اتخذته منهجاً وأن البنك المركزي الوحيد في العالم الذي يطبق المنهج الإسلامي في كل السياسات النقدية والتمويلية بالمؤسسات المالية . ويرجع إختيار المسلم لأحد المصارف للتعامل معه بصفته مساهماً أو مستثمراً أو عميلاً بدلاً من غيره من المؤسسات المالية أو المصارف التجارية إلي ثقته في الأداء وقدرته علي تحقيق أهدافه الإقتصادية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ولا تأتي هذه الثقة إلا من وسائل متعددة ومن أهمها تقديم المعلومات الكافية التي تساعد من يستخدمها علي معرفة أداء المصرف لتلبية إحتياجاته الإقتصادية ومعتقداته الشخصية ، وتمكنه من القدرة علي المقارنة باداء المصارف المماثلة ولا شك أن القدرة علي المقارنة تعتمد علي كفاءة تحقيق المعايير المتعلقة بالعرض والإفصاح .

مشكلة الدراسة :

إن طبيعة العمل المصرفي تحتاج إلي توفر ثقة كبيرة بين العملاء والمصرف ومن أهم الأسباب التي تؤدي إلي هذه الثقة هي التزام المصارف بالمعايير الشرعية والمحاسبة الإسلامية ، نظراً لأهميتها في إعداد وعرض القوائم المالية وتوفير المعلومات ، وبدون تلك المعايير لا يستطيع العملاء تحليل التقارير وأن يضمنوا صحتها ودقتها والإعتماد عليها لتحقيق أهدافهم ، وعليه فإن مشكلة الدراسة تتحدد بالأسئلة التالية :

1. هل تلتزم المصارف السودانية بتطبيق معيار المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (1) «العرض والإفصاح» .
2. هل هنالك أثر لتطبيق معيار المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (1) علي أداء المصارف .

3. هل هنالك قوانين تلزم المصارف السودانية بتطبيق معيار المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (1) « العرض والإفصاح » .

أهداف الدراسة :

1. التعرف علي الطريقة التي يتم بها تطبيق المعيار .
2. التعرف علي الأسباب والمشاكل التي تعترض تطبيق هذا المعيار .
3. إظهار أهمية الدور الذي يقوم به المعيار في دفع وتطوير سوق المال .
4. توحيد الممارسة المحاسبية للحفاظ علي حقوق المستثمرين والعملاء .

أهمية الدراسة :

نسبة لأهمية المعايير وخاصة معيار المحاسبة للمؤسسات المالية رقم (1) والتي يساعد في الحكم علي اداء المصارف وإتخاذ القرارات السليمة وتوضيح الأساليب المتبعة لتطبيقه .

فرضيات الدراسة :

يتحقق هدف الدراسة من خلال دراسة الفرضيات التالية والتحقق من صحتها :

1. التزام المصارف السودانية بتطبيق معيار المحاسبة المالية للمؤسسات الإسلامية رقم (1) « العرض والإفصاح » يؤدي إلي مصداقية القوائم المالية .
2. وجود علاقة بين تطبيق المعيار وأداء المصارف السودانية .
3. وجود قوانين تلزم المصارف السودانية بتطبيق المعيار يؤدي إلي سهولة المقارنة .

منهج الدراسة :

تم استخدام المنهج التاريخي لإستعراض وتقييم الدراسات السابقة ، والإستنباطي لوضع التصور المنطقي لفرضيات الدراسة ، والإستقرائي والتحليلي الوصفي لإثبات فرضيات الدراسة لأنه يتناسب مع المادة والعلم الذي أبحث فيه .

الحدود الزمانية والمكانية :

الحدود الزمانية : تشمل الدراسة الفترة من (2016م - 2022م) .
الحدود المكانية : المصارف السودانية .

الدراسات السابقة :

لخدمة اغراض الدراسة تم إستعراض بعض الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة علي

النحو التالي :

دراسة (عبود وليد بظاظ) أسس إنشاء سوق لتداول الادوات المالية الإسلامية وانعكاساتها علي الإفصاح المحاسبي (2014م) :

هدفت الدراسة إلي تحليل الأدوات المالية الإسلامية وطرق عرضها والإفصاح عنها محاسبياً وتحديد المعلومات التي يجب أن تفصح عنها الشركات للوصول إلي أسس إسلامية لبناء سوق يقدم الأدوات المالية الإسلامية ومحاولة جذب المستثمر الذي يسعى إلي بدائل استثمار شرعية ، وأوصت الدراسة بالإفصاح الكامل والشامل عن الأدوات المالية في القوائم وكذلك الإفصاح عن مصادر تمويلها.

يلاحظ أن الدراسة السابقة ركزت علي تحليل الأدوات المالية وطرق عرضها والإفصاح عنها محاسبياً والتعرف علي احتياجات العملاء من البيانات والمعلومات المحاسبية للوصول إلي قواعد لإنشاء سوق يقدم الأدوات الإسلامية ، بينما تناولت الدراسة الحالية مدي التزام المصارف السودانية بتطبيق معيار المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (1) «العرض والإفصاح» وأثر ذلك الإلتزام علي أداء المصارف والتعرف علي البيئة القانونية التي تنظم عمل تلك المصارف .

دراسة (Sakib Najmus) :

.Conformity level of Aoife accounting standards by six Islamic Bank of Bangladesh

هدفت هذه الدراسة إلي معرفة مستوى إمتثال البنوك الإسلامية في بنجلاديش إلي المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، وقامت الدراسة بتحليل التقارير السنوية لستة من المصارف الإسلامية في بنجلاديش للعام 2012م ، وكانت اهم نتائج الدراسة أن هذه المصارف تتفق مع المعايير المحاسبية الإسلامية بنسبة 53.79 عند إعداد البيانات والتقارير المالية ، وأوصت الدراسة بضرورة زيادة الإمتثال لمعايير المحاسبة الإسلامية في المصارف الإسلامية لزيادة الثقة عند العملاء من حيث إطمئنان العميل بأن المصرف يعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وأن القوائم والتقارير تعبر عن الوضع المالي للمصرف بصدق وعدالة .

يلاحظ أن الدراسة السابقة هدفت إلي قياس درجة إمتثال المصارف الإسلامية في بنجلاديش لمعايير المحاسبة الصادرة عن الهيئة بينما تناولت الدراسة الحالية بالإضافة إلي قياس درجة التزام المصارف السودانية الأثر الذي يحدثه تطبيق هذا المعيار علي أداء المصارف . الإطار النظري

مفهوم المعيار :

في اللغة هو نموذج يقاس علي ضوئه وزن شئ أو طوله أو درجة جودته⁽¹⁾ وأما اصطلاحاً فيعرف بأنه قاعدة متفق عليها بين الجميع ومقياس لوصولهم إلي معرفة شئ وتحديد ميزاته بدقة⁽²⁾ . ويرى الباحث أن المعايير هي مجموعة قواعد ومقاييس يتم تحديدها لقياس شئ مرتبط بمجال اهتمام معين .

مفهوم المعايير المحاسبية :

هي مجموعة معايير تم إصدارها بواسطة لجان المحاسبة الدولية المختلفة وهي جهات مستقلة غير تابعة لأي حكومة معينة والغاية الرئيسية لها تحقيق التوحيد في المبادئ المحاسبية المستخدمة من قبل الجهات المختلفة في العالم والمهتمة بالعمل المحاسبي والتقارير المالية ، وتكون هذه المعايير أداة للتحقق من مصداقية القوائم المالية وإعدادها وفقاً لأسس ومعايير محاسبية مقبولة⁽³⁾ . وأيضاً عرفت المعايير المحاسبية بأنها تعكس مجموعة من القواعد التي توضع بمعرفة وتجربة مجموعة من المحاسبين الكفاء والمهنيين والاكاديميين يتفق عليها فيما بينهم لتشكيل الإطار العام الذي يحكم عمل المحاسبين وتوحيد الأساس لتقييم أداائهم في بيئة معينة⁽⁴⁾ . ويرى الباحث أنه طالما أن هذه الاحتياجات والتجارب تختلف من دولة إلي اخري فإن صلاحية وإمكانية قبول هذه القوانين سيكون مقيداً بظروف وثقافة تلك الدول ولذلك هناك ضرورة لمحاولة التوفيق بين المعايير المختلفة .

المعايير المحاسبية الدولية :

المعايير المحاسبية الدولية هي مبادئ محاسبية أصبحت مقبولة علي الصعيد العالمي وهي تحسن وتنسق النظم والمعايير المحاسبية والإجراءات التي تتعلق بالطرق التي تعرض فيها المنظمة تقاريرها المالية ، كما أنها توفر معياراً بشأن إدراج المعلومات المالية في التقارير المالية القانونية⁽⁵⁾ . ويرى الباحث أن إعداد التقارير المالية بموجب المعايير المحاسبية الدولية يؤدي إلي كفاءة في الإدارة وفي التخطيط واتخاذ القرارات وتحقيق أهداف المؤسسة والقدرة علي استثمار الموارد بفاعلية.

معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية :

هي المعايير التي تم إعدادها وإصدارها من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والتي تم إنشاؤها بموجب اتفاقية التأسيس بين عدد من المؤسسات المالية الإسلامية والتي سجلت في البحرين كهيئة عالمية ذات شخصية معنوية مستقلة لا تهدف إلي الربح في مارس 1991م⁽⁶⁾ وتعمل تلك المعايير علي تقديم معلومات كافية وموثوقة بها وملائمة لمستخدمي القوائم المالية في ظل مبادئ الشريعة الإسلامية والتي توازن دائماً بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع. ويرى الباحث أنه يمكن تقسيم هذه المعايير إلي ثلاثة أقسام ، القسم الأول هي المعايير المتعلقة بالإفصاح في المصارف الإسلامية وتشمل معيار العرض والإفصاح العام ومعيار الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين حقوق أصحاب الملكية وأصحاب حساب الاستثمار ، والقسم الثاني هي المعايير المتعلقة بمعاملات المصرف وتشمل معيار المراجعة ، والمراجعة للأمر بالشراء ومعيار المضاربة ومعيار المشاركة ومعيار السلم ، والسلم الموازي ومعيار الإجارة ، والإجارة المنتهية بالتملك ومعيار الإستصناع والإستصناع الموازي ومعيار الزكاة ، والقسم الثالث المعايير المتعلقة بحقوق أصحاب الملكية وحقوق أصحاب الاستثمار وتشمل معيار حقوق أصحاب حسابات الاستثمار ومافي حكمها ومعيار المخصصات والاحتياطات .

معيار العرض والإفصاح العام للمؤسسات المالية الإسلامية :

ينص معيار العرض والإفصاح العام علي أن ينطبق هذا المعيار علي القوائم التي تنشرها المصارف لخدمة أغراض المستخدمين الرئيسيين لهذه القوائم ، وتخضع لأحكام هذا المعيار جميع المصارف بأنواعها بغض النظر عن أشكالها القانونية أو واطنها أو أحجامها . وإذا كانت متطلبات القوانين والأنظمة التي تعمل هذه المصارف في إطارها مخالفة لبعض ما جاء في هذا المعيار فيجب الإفصاح عما تتطلبه المعايير الصادرة عن الهيئة وأثره علي كل عنصر من عناصر القوائم المالية⁽⁷⁾ وللمعيار أحكام عامة تتمثل في ضرورة أن تشمل المجموعة الكاملة للقوائم المالية التي تنشرها المصارف تم تحديدها مسبقاً وتوضيحها في جدول أهم المتطلبات الواجب توفرها لتطبيق المعيار مثل قائمة المركز المالي والدخل والتدفقات النقدية والقوائم المالية المقارنة وترقيم صفحات القوائم والإيضاحات والإفصاح عن المعلومات الأساسية للمصرف والإفصاح عن البيانات المحاسبية المهمة. ويرى الباحث أن معيار «العرض والإفصاح» يساعد بشكل واضح وكامل في تقديم جميع البيانات المالية التي يحتاجها مستخدم القوائم المالية وبشكل محايد وغير متحيز لفئة دون أخرى وبلغة يفهما جميع المستخدمين حيث تساعدهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بشكل سليم .

القوانين التي تدعم تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية :

في إطار مساعي السلطات النقدية السودانية «البنك المركزي» الهادفة إلى خلق مصارف قوية تقوم بتقديم خدمات ومنتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية ، قام بنك السودان المركزي بإصدار توجيهات للسياسة المصرفية والنقدية التمويلية والقوانين والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي وتنزيلها للبنوك في شكل منشورات والقيام بعمليات الإشراف والرقابة علي متابعة وتنفيذ شكل السياسات عن طريق⁽⁸⁾

1. الهيئة العليا للرقابة الشرعية والهيئات الفرعية
2. الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء .
3. الإدارة العامة لتنمية الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية .
4. الإدارة العامة للتفتيش .

ويعمل بنك السودان المركزي علي إصدار توجيهات وتعليمات متواصلة ومستمرة من أجل تطوير عمليات البنوك . ويرى الباحث أن بنك السودان المركزي يعمل علي تحويل عمليات البنوك بالصيغ والادوات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وذلك في ظل تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة للضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية والمعايير الرقابية والشرعية التي تحكم العمل المصرفي الإسلامي .

الدراسة الميدانية :

نظراً لعدم كفاية المصادر الثانوية في تغطية وتعميق الدراسة بشكل كافئ وعدم قدرتها علي تزويد الدراسة بالمعلومات الكافية المرتبطة بموضوع الدراسة ، فقد قام الباحث بإعداد قوائم، حيث صممت علي أن تشمل أهم المتطلبات الواجب علي المصارف السودانية الإلتزام بها عند تطبيق معيار المحاسبة الإسلامي الأول «العرض والإفصاح» عند القيام بأنشطتها المختلفة وإعداد قوائمها المالية ، ومن ثم قام الباحث بتطبيق شكل القائمة علي مجتمع الدراسة للتحقق من إلتزام المصارف بتطبيق المعيار ، وبالإضافة إلي دراسة وتحليل كفاية رأس المال بالنسبة للمصرف محل الدراسة وكذلك تحليل الأرباح للوصول لمؤشرات الربحية لقياس الأداء المالي .

وقام الباحث بمراجعة ودراسة وتحليل شكل التقارير السنوية للمصارف محل الدراسة وتطبيق أداة الدراسة عليها وكانت كما يلي :

أولاً: جدول رقم (1) يبين مدى التزام بنك فيصل الإسلامي السوداني بمتطلبات معيار العرض والإفصاح خلال الفترة من 2016م - 2022م .

ملاحظات	السنة							البيان
	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	
لم يعد البنك قائمة مصادر وإستخدامات أموال صندوق الزكاة والقروض للسبعة سنوات وبذلك تبلغ نسبة الإلتزام 69%	√	√	√	√	√	√	√	1. إعداد المجموعة الكاملة للقوائم المالية .
	√	√	√	√	√	√	√	2. إعداد القوائم المالية للفترة الحالية مقارنة بالفترة المالية المماثلة السابقة .
	√	√	√	√	√	√	√	3. تقريب المبالغ المعروضة في القوائم المالية والإيضاحات إلي أقرب وحدة نقدية .
	√	√	√	√	√	√	√	4. الإفصاح عن المعلومات الأساسية للمصرف .
	√	√	√	√	√	√	√	5. الإفصاح عن عملية القياس المحاسبي
	√	√	√	√	√	√	√	6. الإفصاح عن السياسات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها .
	√	√	√	√	√	√	√	7. الإفصاح عن الجهات التي تقوم بالإشراف والرقابة علي المصرف.

ملاحظات	السنة							البيان
	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	
لم يفصح عن مبالغها ولكن أشار لكيفية التصرف فيها .	√	√	√	√	√	√	√	8. الإفصاح عن الإيرادات والكسب المخالف للشريعة وكيفية التصرف فيها .
	√	√	√	√	√	√	√	9. تقييم صفحات القوائم المالية والإيضاحات .
	√	√	√	√	√	√	√	10. الإفصاح عن تركيز الإستثمارات في قطاع إقتصادي معين .
	√	√	√	√	√	√	√	11. الإفصاح عن مصادر حسابات الإستثمار المطلقة وما في حكمها
	√	√	√	√	√	√	√	12. الإفصاح عن توزيع موجودات المصرف وفقاً لمدة استحقاقها من تاريخ الميزانية .
	√	√	√	√	√	√	√	13. الإفصاح عن مخاطر الموجودات و المطلوبات بالعملة الأجنبية
	√	√	√	√	√	√	√	14. الإفصاح عن الإلتزامات المحتملة غير المثبتة في قائمة المركز المالي
لم يفصح البنك عما إذا كان هناك إرتباط ملزم غير منفذ في تاريخ الميزانية أو للأعوام محل الدراسة	×	×	×	×	×	×	×	15. الإفصاح عن الإرتباطات المالية الملزمة غير المنفذة في تاريخ قائمة المركز المالي .

ملاحظات	السنة							البيان
	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	
	√	√	√	√	√	√	√	16. الإفصاح عن الأحداث الهامة اللاحقة لتاريخ قائمة المركز المالي والتي لها أثر هام للمصرف .
	√	√	√	√	√	√	√	17. الإفصاح عن الموجودات المخصصة لأغراض محددة أو ضمانات .
	√	√	√	√	√	√	√	18. الإفصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية ويشمل ذلك وصف التغيير ومبرراته وأثره على صافي الدخل .
	√	√	√	√	√	√	√	19. الإفصاح عن الطريقة التي يستخدمها المصرف في توزيع الأرباح والخسائر بينه وبين أصحاب حساب الإستثمار .
	√	√	√	√	√	√	√	20. الإفصاح عن العمليات مع الاطراف ذوي العلاقة (طبيعية ونوع العملية والعلاقة)
	√	√	√	√	√	√	√	21. الإفصاح عن مسؤولية المصرف عن الزكاة .
أفصح عنها للعام 2016م فقط .	×	×	×	×	×	×	√	22. الإفصاح عن الأخطاء في القوائم المالية للفترات المالية السابقة إن وجدت وطبيعة الخطأ وتأثيره .

ملاحظات	السنة							البيان
	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	
	√	√	√	√	√	√	√	23. الإفصاح عن الفترات المالية التي تشملها القائمة المالية .
	√	√	√	√	√	√	√	24. إعداد القوائم المالية بحيث تشمل جميع العناصر الرئيسية اللازمة لإعدادها .
	√	√	√	√	√	√	√	25. تصميم وتبويب وعرض القوائم بشكل واضح ومفهوم .
	√	√	√	√	√	√	√	26. تقييم صفحات القوائم والإيضاحات ترقيمياً متسلسلاً .
	√	√	√	√	√	√	√	27. الإشارة إلى الإيضاحات جزء لا يتجزأ من القوائم المالية .
	√	√	√	√	√	√	√	28. الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الإستثمار .
	√	√	√	√	√	√	√	29. الإفصاح عن النسب المختلفة لتوزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الإستثمار المطلقة التي استخدمها المصرف في الفترة الحالية .

ملاحظات	السنة							البيان
	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	
	√	√	√	√	√	√	√	30. الإفصاح عما إذا كان المصرف قد أشرك حسابات الإستثمار المطلقة في إيرادات ناتجة عن عمليات وأنشطة أخرى

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد علي معايير المحاسبة الإسلامية 2022م .

يلاحظ الباحث من القائمة ومن خلال بيانات الدراسة الميدانية أن بنك فيصل الإسلامي السوداني قد قام بإعداد القوائم المالية بنفس الطريقة للخمسة سنوات محل الدراسة حيث التزم في العام 2016م بتسعة وعشرون بنداً من عناصر ومتطلبات الإفصاح وهو الإفصاح موضوع الدراسة ولم يلتزم بالإفصاح عن متطلب واحد وهو الإفصاح عن الارتباطات المالية الملزمة غير المنفذة في تاريخ قائمة المركز المالي ، أي أنه التزم ما نسبته 97% من المتطلبات الواجب الإفصاح عنها ، أما في بقية الاعوام الستة الأخرى ارتفعت البنود التي لم يلتزم بها إلي بندين من ثلاثين بنداً أي بلغت نسبة الالتزام 93% .

ثانياً : جدول رقم (2) يوضح مؤشر كفاية رأس المال لمصرف فيصل الإسلامي السوداني

خلال الفترة من 2016م - 2022م (مليون جنيه سوداني) .

البيان	السنة						
	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016
صافي رأس المال الاساسي	1.538.690	6.095.735	1.413.226	1.212.553	1.274.904	769.345	77.650
إجمالي البنود المرجحة باوزان بالمخاطرة	10.873.054	44.081.539	10.362.415	10.811.717	10.598.456	5.436.527	4.415.552
نسبة كفاية رأس المال الفعلية	14.1%	13.8%	13.1%	11.22%	12%	14%	14.6%
الحد الادني المطلوب من بنك السودان	12%	12%	12%	12%	12%	12%	12%

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد علي التقارير السنوية لبنك فيصل 2022م .

يلاحظ الباحث من الجدول أن مصرف فيصل الإسلامي السوداني محل الدراسة حقق نسبة كفاية لرأس المال أعلى من الحد الأدنى المطلوب لتحقيق متطلبات كفاية رأس المال تجاه مخاطر السوق والمخاطر الائتمانية ومخاطر التشغيل والمحدد من جانب بنك السودان بنسبة 12% طوال السنوات محل الدراسة ما عدا العام 2019م بسبب ظروف جائحة كورونا وأحداث ثورة ديسمبر كانت النسبة 11.22% .

ثالثاً : جدول رقم (3) يوضح الأرباح لمصرف فيصل الإسلامي السوداني خلال الفترة من

2016م - 2022م (مليون جنيه سوداني)

البيان / السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
العائد من البيوع المؤجلة والاستثمار	535.3	1.131	1347	1424	2569	6047	36870
العائد من الاستثمارات الذاتية	38.7	60	10	41	98	69	68
العائد من الخدمات المصرفية	276.3	318	652	829	501	4632	7200
العائد من الإيرادات الأخرى	26.8	31	54	105	124	399	580
إجمالي العائد	877.2	1541	3.409	2171	4106	30775	44750
الأرباح قبل الزكاة والضرائب	290.5	699	1714	278	1382	22390	14768
الأرباح بعد الزكاة والضرائب	229.8	560	1440	69	1167	21418	29530
نسبة الزيادة في العائد	22%	143%	157%	-	1591%	174%	138%

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف فيصل الإسلامي 2022م .

يلاحظ الباحث أن مصرف فيصل الإسلامي السوداني محل الدراسة حقق أرباحاً جيدة خلال السنوات محل الدراسة ما عدا العام 2019م لظروف جائحة كورونا وأحداث الثورة ، وأن العائد من البيوع المؤجلة والاستثمار وفق الصيغ الإسلامية هو أكثر البنود تأثيراً علي أرباح المصرف وأن زيادة مؤشر الربحية يساهم ويساعد في زيادة الثقة وتنمية الودائع التي تعتبر الدعامة الأساسية للمصرف .

الخاتمة :

هدف البحث لإظهار أهمية الأثر الذي يتركه إلتزام المصارف السودانية بتطبيق معيار المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية «العرض والإفصاح» عند قيامه بالأنشطة المختلفة ، ومن أجل التعرف علي هذه الآثار والوصول إليها كان لابد من دراسة المعيار وفهم ما تحتويه وبهدف ذلك معرفة مدى إلتزام المصارف السودانية بتطبيقه ودراسة الأثر الذي يحدثه هذا التطبيق عن طريق دراسة حالة وتتمثل في بنك فيصل الإسلامي السوداني ، وتم استخلاص النتائج والتوصيات الآتية :

النتائج :

1. تلتزم المصارف السودانية بتطبيق معيار المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (1) «العرض والإفصاح» .
2. المطبق من المعيار يساعد علي زيادة ثقة المستخدمين للقوائم المالية التي تقدمها المصارف السودانية .
3. تطبيق المعيار كان له الأثر الفعال في نمو وزيادة ودائع العملاء في المصارف .
4. المطبق من المعيار يمكن أن يكون من أدوات الرقابة علي أصول ونشاط المصارف .
5. توجد قوانين وتشريعات واضحة وصريحة تلزم المصارف السودانية بالعمل بمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة من الهيئة .

التوصيات :

1. يوصي الباحث بضرورة الاعتماد علي الأسلوب الوصفي التحليلي بصفة أساسية لبناء نظرية الفكر المحاسبي الإسلامي لعدم كفاية الأسلوب الاستقصائي في هذا النوع من النظريات .
2. ضرورة التزام المصارف السودانية بإعداد المجموعة الكاملة للقوائم المالية التي نص عليها المعيار .
3. ضرورة التزام المصارف السودانية بالنماذج الملحقة بمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية عن إعداد القوائم المالية بغرض توحيد الإعداد والعرض وتسهيل المقارنة بين المصارف المختلفة ولطمئنان الفرد المسلم بمعرفة نوع التعامل والمجال الذي يمارس فيه المصرف نشاطه .
4. يجب علي البنك المركزي تخفيض الحد الأدنى من مؤشر كفاية رأس المال لأن معدل كفاية رأس المال في المصارف السودانية ينبغي أن يكون أقل لأن المصارف التي تلتزم بالمعايير الإسلامية تستطيع تحميل الخسارة أو بعضها علي أرباح الاستثمار .
5. يجب علي العاملين بالمصارف السودانية مواكبة التطور في مجال المعايير المحاسبية والتحسين في الجوانب الفنية لرفع

الهوامش :

- (1) سعيد يحيى أوصيف ، أهمية تطبيق المعايير في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي ، جامعة حلب ، سوريا، 2011م ، ص 7 .
- (2) سعاد أبورويضة ، أثر تطبيق المعايير المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية ، جامعة منتوري، 2009م ، ص 27 .
- (3) وليد عبد القادر وآخرون ، المحاسبة الدولية ، الشركة العربية المتحدة ، القاهرة ، 2013م ، ص 49 .
- (4) مفتاح علي السائح ، المحاسبة الدولية ، دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية ، 2010م ، ص 5 .
- (5) سيد عطا الله السيد ، المفاهيم الحديثة ، دار الراية ، عمان ، 2009م ، ص 171 .
- (6) حسين محمد سمحان وموسي مبارك ، محاسبة المصارف الإسلامية ، دار المسيرة ، عمان، 2015م ، ص 22 .
- (7) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، المنامة ، 2007م ، ص 91 .
- (8) عبد الله حسين محمد وآخرون ، توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية ، مخطط الوثائق ، بنك السودان المركزي ، 2006م ، ص 21 .